عرض وتقييم التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا خلال السنوات 2001-2005

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
نويورك، 2005
تصدير

استمراراً للجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في متابعة وتفتيح الجهود المبذولة من قبل الدول الأعضاء في سبيل بلوغ الأهداف العامة التي حددها برنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان، تقوم الإسكوا بإصدار تقييم لمجلة السياسات والإجراءات والخطط التي تنتفع بها الجمهورية اليمنية بغية تحقيق تلك الأهداف. ورصد النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على من خلال الدراسة، والتحليل لأهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية منها والقطاعية، ما يسمح بمعرفة مدى تجاوز تلك السياسات والإجراءات والخطوات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والسياسية للبلد، وما يتفق وبلوغ أهداف البرامج المتوسطة والطويلة الأجل، وتحديد المواقف والصعوبات والآفات التي قد تعيق نجاح وصول المعلومات، وهذا ما يساعد حكومة اليمن على مراجعة وتفتيح سياساتها المتخذة في هذا المجال ومعالجة بعض المواقف والصعوبات.

ومن الجمهورية اليمنية إحدى أقل البلدان نمواً، وتحت الأهداف العامة للبرنامج بعين الاعتبار عند وضع وتنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية، بما أن الجمهورية اليمنية هي البلد الأقل نمواً في منطقة الإسكوا. فإن منظمة الإسكوا تأخذ التطورات الحاسمة في الجمهورية على محمل الحب من ناحية مراقبة هذه التطورات وتقدم دراسة مفصلة عنها مما قد يساهم في مساعدة اليمن على تحقيق التمويل اللازمنة لعملية التنمية. هذا إلى جانب استفادة كل دولة من الدول الأعضاء من تجربة وخبرات اليمن في هذا المجال، والمساهمة بتعزيز شراكة التنمية، وتحقيق الأهداف الإستراتيجية بالاطلاع والأنشطة المتطلبات اللازمة لتحقق ذلك، مما يجعلها على عبرة كاملة بالمستلزمات والمنطويات هذه البلدان ونوع التدخلات التي يجب القيام بها، حتى تستطيع بلوغ أهداف البرنامج.

تضمن هذه الدراسة عرضاً وتحليلاً للإجراءات التي اتخذتها الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل الذي عقد في بروكسل من 14 إلى 20 أيار/مايو 2011 تحت عنوان مشروع برنامج عمل العقد 2001-2006 لصالح أقل البلدان نمواً. وأيدت هذه الدراسة، التي تضمن مراجعة تقدم المدرّس خلال النصف الأول من مدة برنامج العمل في الجمهورية اليمنية، وإدارة العلاقات والتكامل الإقليمي، اللجنة الإسكوا. وتوصى الإسكوا أن تتقدم بالشكر للسيد أحمد حجر الذي ساهم في إعداد هذه الدراسة.

تستعرض الدراسة هذا الموضوع في ستة فصول: الفصل الأول، يتناول السياسات الموجهة لإصلاح الإدارة الاقتصادية، ودعم سياسات تعزيز كفاءة السوق، زيادة التشارك بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية الفصل الثاني، ويعتمد الجهود الإستراتيجية إلى تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالزراعة والصناعة والطاقة والتكنولوجيا. الفصل الثالث يتناول السياسات الاقتصادية الهادفة إلى خلق تنمية مستدامة في اليمن؛ الفصل الرابع يتناول الجهود الرامية إلى تطوير الإطار التشريعي والقانوني؛ أما الفصل الخامس، فهو مخصص لمراجعة الجهود المبذولة من قبل الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج عمل العقد 2001-2006 لصالح أقل البلدان نمواً. ويطرق الفصل السادس إلى أهم الخصائص والتوافيات.
# المحتويات

<table>
<thead>
<tr>
<th>الصفحة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1. اولاً: السياسة الاقتصادية الكلية</td>
</tr>
<tr>
<td>2. ألف - الأداء الاقتصادي</td>
</tr>
<tr>
<td>2.1. باء - بترونا سياسات إصلاحية للإدارة الاقتصادية الكلية</td>
</tr>
<tr>
<td>2.2. جيم - تعدين الموارد المالية</td>
</tr>
<tr>
<td>2.3. دال - دعم سياسات تعزيز كفاءة السوق</td>
</tr>
<tr>
<td>2.4. هاء - تقوية العلاقات التنافسية بين القطاعات الاقتصادية</td>
</tr>
<tr>
<td>6. ثانياً: التنمية والتطورات القطاعية</td>
</tr>
<tr>
<td>6.1. ألف - البنية التحتية</td>
</tr>
<tr>
<td>6.2. باء - التكنولوجيا</td>
</tr>
<tr>
<td>6.3. جيم - الطاقة</td>
</tr>
<tr>
<td>6.4. دال - الزراعة</td>
</tr>
<tr>
<td>9. هاء - الصناعة والتعدين</td>
</tr>
<tr>
<td>11. واو - التنمية النريقية</td>
</tr>
<tr>
<td>11. زاي - السياحة</td>
</tr>
<tr>
<td>12. ثالثاً: السياسات الاجتماعية</td>
</tr>
<tr>
<td>12.1. ألف - الفقر</td>
</tr>
<tr>
<td>13. باء - التعليم والتدريب</td>
</tr>
<tr>
<td>15. جيم - السكان والسياسات السكانية</td>
</tr>
<tr>
<td>16. دال - الخدمات الصحية</td>
</tr>
<tr>
<td>18. رابعاً: الإطار التشريعي والقانوني</td>
</tr>
<tr>
<td>18. ألف - دعم قوانين زيادة الشفافية والمشاركة في التنمية</td>
</tr>
<tr>
<td>18. باء - محاربة الفساد وتبييض الأموال</td>
</tr>
<tr>
<td>19. جيم - دعم مشاركة المرأة في التنمية</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الصفحة

البحث.

خامسا- الجهود المبذولة من قبل الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان

20 نمو للأعمال 2001-102

20 ألف التشجيع على وضع إطار لسياسة العامة يركز على الناس

23 باء- بناء القدرات البشرية والمؤسسة

24 جين- بناء القدرات الإنتاجية لجعل العالم مجده لأقل البلدان نموا

24 دال- تعزيز دور الدولة في التنمية

25 هاء- حماية البيئة

26 سادس- الخلاصة والتصورات

26 ألف- الخلاصة

27 باء- التوصيات

قائمة الجداول

1 - مؤشرات الاقتصاد الكلي، 2001-102-2000

2 - التوزيع الفئوي للمنتجات المحلي الإجمالي اليمني لبعض القطاعات الأساسية

3 - تطور كميات الإنتاج الزراعي من أهم المحاصيل والسلع الزراعية خلال الفترة

4 - تطور إنتاج أهم السلع الاستخراجية خلال السنوات 200-2002-2003-2004

الملحق.

التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل الخاص بأقل البلدان


المراجع
ملخص تنفيذي


وفي مجال توطيد العلاقات الترابية بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، قامت الحكومة خلال السنوات الماضية بتمديد تسهيلات من أجل الاستثمار في القطاع الزراعي وصيد الأسماك حيث توفر للبلد ميزة تنافسية في صيد الأسماك نظرًا لغة الاموال اليمنية بالثروة السمكية التي قد تصبح إحدى أجمل صناعاتها. كذلك قامت الحكومة بتحديث كبيرة من أجل التنمية الريفية بهدف الحد من هجرة الشباب من الريف، وذلك بتوزيع فرص عمل لهم في الريف.

وفي مجال البنية التحتية، قامت الحكومة بزيادة الاستثمارات العامة في هذا المجال من أجل توزيع الطرق وتحسينها وبناء السدود وزيادة كمية المياه للزراعة. كذلك قامت بتوزيع وتحسين البنية التحتية للمناطق الحرة، وخاصة في عدن، من أجل استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة.

وفي مجال التكنولوجيا، قامت الحكومة بإنشاء الهيئة الوطنية العليا للمعلوماتية وإقرار الاتفاقيات العامة الاستراتيجية للاتصالات والمعلومات ووافقت على إنشاء مدينة تكنولوجية وعامة تكنولوجية.

أما في مجال الطاقة، فقد تحسن إنتاج الطاقة الكهربائية وخاصة في المناطق الريفية بفضل زيادة استثمارات الحكومة في هذا المجال. أما في مجال الزراعة، فقد ارتفع الاستثمار في هذا القطاع خلال السنوات الماضي، مما أدى إلى زيادة المساحة المزروعة. وبالرغم من انخفاض نسبة إنتاج الحبوب إلا أن هناك زيادة كبيرة في الاستثمار بلغت 22 في المائة خلال الفترة 2000-2004.

وفي مجال استخراج النفط، انخفض إنتاج النفط حوالي 2 في المائة في عام 2004، إلا أن هذا تم تعويضه بإنتاج الغاز حوالي 9 في المائة خلال السنوات الخمس الماضية. أما بالنسبة للصناعات التحويلية، فلم يتم تحقيق نمو حقيقي خلال السنوات الخمس الماضية بحيث انخفضت مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي من 12.7 في المائة عام 1995 إلى 5.2 في المائة في عام 2004. وهذا يعود إلى انخفاض كفاءة الإنتاج في هذا القطاع المهم.
أما من حيث الهيكلي والاصلاح التشريعي، فقد تابعت الحكومة تنفيذ هذا البرنامج الذي ابتدأ في عام 1991. وقد عملت الحكومة على تعزيز التواعيد والإجراءات الهادفة إلى زيادة التنمية، وخفض نسبة الفساد المالي والإداري. كما تم خلال السنوات الأخيرة عدد مجموعة اجتماعات المجالس المحلية من أجل تحقيق أداء مختلف أجهزة الدولة المحلية وإبراز الصعوبات التي واجتها في تنفيذ مهامها.

وبالرغم من ذلك، فإن الجمهورية اليمنية لم تحقق تقريباً ملحوظاً على المستوى الاقتصادي. فقد كان معدل النمو الاقتصادي قليل المكافئ مما تم تحديده في خطة التنمية الحالية الأولية والثانية وهو ٧ في المائة في المتوسط. وكان معدل النمو أقل من ٣ في المائة خلال السنوات الأربعة الأولى من تنفيذ برنامج العمل، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى الدخل الفرد. حيث أن نمو السكان لا زال في حدود ٣ في المائة في السنة.

ويرفع انخفاض معدل النمو الاقتصادي خاصة خلال السنوات الأخيرة إلى انخفاض إنتاج النفط الذي يعتبر المصدر الرئيسي للدخل.

وبالرغم من التحسن الذي طرأ على السياسة الاقتصادية الكلية خلال التسعينيات نتيجة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والإداري والمالي، إلا أنه برزت بعض المشاكل خلال السنوات الأخيرة وخاصة فيما يتعلق بارتفاع معدل التضخم، وعودة العجز المالي إلى الارتفاع، بالرغم من أنه لا زال ضمن الحد الذي حدده برنامج الإصلاح الاقتصادي وهو ٣ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. إن ارتفاع نسبة التضخم يرجع بالدرجة الأساسية إلى رفع الدعم أو تخفيضه عن بعض السلع الرئيسية مثل المحروقات (المستهلكات النفطية) وزيادة الاقتراض الحكومي من البنك المركزي.

كما أن المواد المتخصصة للخدمات الاجتماعية لا تزال دون المطلوب الذي يحقق فائزة في نمو هذه الخدمات، وخاصة الخدمات الصحية والتعليمية. كما أن عملية متابعة تنفيذ المشاريع لا تزال ضعيفة وتحتاج إلى اتخاذ حكومي وتوفير الكوادر المدرسية التي تستطيع أن تقوم بمهماتها بكفاءة. ومن أهم المشاكل التي لا تزال دون حل جذري هي مشكلة الفساد الإداري.

وبصورة عامة، بلاحظ أن الجمهورية العربية اليمنية حققت تقدم ملحوظاً في تنفيذ برنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نمواً. إلا أنه بالرغم من ذلك، لا تزال هناك اختلافات اقتصادية يتعين على الحكومة تذيلها وأبرزها ارتفاع نسبة الفقر التي وصلت إلى ٤٢ في المائة والبطالة التي لا تزال في حدود الـ١٦ في المائة.
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المائة عام 2001 إلى 3,9 في المائة في عام 2002 و 2,7 في المائة في عام 2003 (الجدول 1) وتشير التوقعات إلى استمرار هذا الانخفاض في عام 2004 إلى 1,7 في المائة. وهذا يعني أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004 سيكون سلبي حيث أن معدل نمو السكان لا يزال في حدود 2,1 في المائة سنويا. إن انخفاض معدل نمو الاقتصاد في السنوات الأخيرة يرجع إلى تراجع النطاق الخام بنسبة 7% في المائة وحوالى 6% في المائة على التوالي. ولولا الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط خلال السنوات الماضية، كان التأثير على الاقتصاد الوطني أشد. ولاحظ أنه بالرغم من استمرار ارتفاع نمو القطاعات غير النفطية من الناتج المحلي، إلا أن انخفاض القطاع النفطي كان تأثيره سلبا أكثر على مجمل الاقتصاد العام.

كذلك نلاحظ زيادة في معدل التضخم حيث تشير التقديرات إلى أن هذا المعدل ارتفع إلى 11,2% في المائة في عام 2004 مقابل 10,8% في المائة في عام 2003 و 8,6% في المائة في عام 2002. ويرجع هذا إلى عدة عوامل منها: (1) رفع الدعم عن بعض السلع التي كانت مدعومة ومنها أسعار المحروقات، (2) ارتفاع أسعار السلع الزراعية، (3) تبني الحكومة سياسة مالية توسعية حيث ارتفع الإنفاق الحكومي مدعوماً بزيادة الإيرادات النفطية، (4) البدء بتنفيذ ضريبة على المبيعات في تموز/يوليو 2005 لتبلغ 10 في المائة. ومن المتوقع أن تبلغ إيراداتها ما بين 3% و 4% في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.


الجدول 1 - مؤشرات الاقتصاد الكلي 2000-2004

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>النمو الاقتصادي الحقيقي (في المائة)</td>
<td>2,7%</td>
<td>3%</td>
<td>3%</td>
<td>4,3%</td>
<td>4,5%</td>
</tr>
<tr>
<td>النمو السكاني (في المائة)</td>
<td>(0,3)</td>
<td>(1,4)</td>
<td>(0,27)</td>
<td>(0,36)</td>
<td>(0,45)</td>
</tr>
<tr>
<td>سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي</td>
<td>18,45</td>
<td>150,3</td>
<td>148,67</td>
<td>111,72</td>
<td>8,6</td>
</tr>
<tr>
<td>التضخم البطالة (0,6)</td>
<td>11,2</td>
<td>12</td>
<td>12</td>
<td>12</td>
<td>12</td>
</tr>
<tr>
<td>نصيب الفرد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)</td>
<td>(3,2)</td>
<td>(0,47)</td>
<td>(0,56)</td>
<td>(0,86)</td>
<td>(1,3)</td>
</tr>
<tr>
<td>الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)</td>
<td>48,88</td>
<td>52,77</td>
<td>53,81</td>
<td>53,77</td>
<td>53,77</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الجدول 1 (تابع)

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>نمو القطاع النفطي (في المال)</td>
<td>0.4</td>
<td>1.3</td>
<td>5.9</td>
<td>9.83</td>
</tr>
<tr>
<td>تحويلاتعاملينكنسبةمنالناتج المحلي الإجمالي (في المال)</td>
<td>0.4</td>
<td>1.3</td>
<td>5.9</td>
<td>9.83</td>
</tr>
<tr>
<td>المساعدات الرئيسية للتنمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (في المال)</td>
<td>2.81</td>
<td>4.88</td>
<td>2.21</td>
<td>5.9</td>
</tr>
<tr>
<td>الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (في المال)</td>
<td>39.8</td>
<td>35.0</td>
<td>4.1</td>
<td>0.1</td>
</tr>
<tr>
<td>الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (في المال)</td>
<td>24.4</td>
<td>37.6</td>
<td>2.79</td>
<td>5.9</td>
</tr>
<tr>
<td>التجارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (في المال)</td>
<td>24.4</td>
<td>37.6</td>
<td>2.79</td>
<td>5.9</td>
</tr>
<tr>
<td>الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (في المال)</td>
<td>0</td>
<td>2</td>
<td>3</td>
<td>5</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصادر: 

ملحوظات: (1) قدر التقرير العربي الموحد، أول/سبتمبر 2004، معدل البطالة للفترة 2000-2001 بـ 11.5 في المئة.
(2) قف مضت مالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
(3) قف مضت مالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
(4) قف مضت مالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

باء- بلورة سياسات إصلاحية للإدارة الاقتصادية الكلية

انطلاقا من سعيها القاضي لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي كشرط أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، عملت الحكومة اليمنية على مواصلة تنفيذ العديد من السياسات والإجراءات الاقتصادية الكلية خلال عام 2004، نوزع أهمها فيما يلي:

1. إعداد الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل لتوفير للمشروع الصغيرة والأصغر، كأداة عملية لتسهيل توزيع القاعدة النشاط الاقتصادي المؤدوي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عبر توفير فرص عمل لنهم في حالة بيئة من ذوي الدخل المحدود والفقر بما يساعد في الحد من البطالة والفقر.


3. تعزيز وإعداد النتائج السنوية للمجال المحلي، الهدف إلى وضع برامج تنفيذية لتحقيق أهداف عمل المجال المحلي والسياسات والإجراءات اللازمة لمواجهة تلك الأهداف من ناحية وتطوير عملها من ناحية ثانوية، وتحديد الاستراتيجية المتبعة في متابعة وتقييم مستوى تنفيذ هذه البرامج.

4. اهتمام الحكومة بعملية تجارية وتطوير الوزير اليمنية، حيث أمر مجلس الوزراء الجهات الحكومية المعنية تقديم مقترحات بخصوص الموضوع.
- تبني الحكومة برنامج تنمية المجتمعات المحلية، وتكليف الصندوق الاجتماعي للتنمية تنفيذ البرنامج وتمويل المشاريع المدرجة فيه.

- إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار ومنح مكاتب الهيئات العامة للاستثمار في المحافظات صلاحيةت أوسعة، هذا إلى جانب خفض متوسط الفترة الزمنية لتسجيل مشاريع الاستثمار لدى الهيئة أو مراكزها في المحافظات.

- استمرار الحكومة في هيئة العديد من الأجهزة الحكومية بهدف إزالة التضارب في تنفيذ المهام والاختصاصات بين الأجهزة الحكومية والحدود البيئية المقنعة فيها، مما يسمح برفع مستوى أداء هذه الأجهزة.

- إعداد استراتيجية إصلاح الإدارة المالية، الهادفة إلى تنفيذ العديد من السياسات والإجراءات الكبيرة بتطوير مختلف العمليات المرتبطة بإعداد وتثبيت وتحديث الموازنة العامة، وتسهيل تطبيق اللامركزية وتحديث العديد من القوانين واللوائح الضريبية والعدالة والمشترات، هذا إلى جانب الاهتمام بتطبيق الأنظمة الحديثة في مجال المعلومات وحماية النظام المالي.

- جيم: تعبيئة الموارد المالية

تعتمد الجمهورية اليمنية اعتماداً رئيسياً على الموارد الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن أهم مصادر هذه الموارد تحويلات العاملين، وخاصة في دول الخليج العربي والمساعدات الرسمية المقدمة من الدول المانحة وخاصة المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة والكويت.

وتأتي تحويلات العاملين من هذه المصادر على رأس هذه الموارد حيث تتوفر موارد مالية بالعملات الأجنبية تقدر بـ 1.26 مليار دولار أمريكي ما يعادل 9.8 مليارات في المالان من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004 وما يساهم بطريقة مباشرة في تعزيز ميزان المدفوعات. كذلك تتوفر زيادة في دخل عائلات عاملين ومعظمهم في المناطق الريفية، الأمر الذي ساعد في التخفيف إلى حد ما من ارتفاع نسبة الفقر. ولولا هذه التحويلات لكنت نسبة الفقر في المناطق الريفية أكبر بكثير. كذلك أدى انتقال العمال إلى الدول النفطية المجاورة إلى التخفيف من حدة البطالة وارتفاع دخل العائلات الريفية.

أما المساعدات الرسمية للتنمية، فقد لعبت دوراً هاماً وخاصة قبل اكتشاف البتروز في أوائل الثمانينات من القرن الماضي. وقد كانت المساعدات الرسمية للتنمية المصدر الثاني بعد تحويلات العاملين من حيث الأهمية الاقتصادية والمالية، وتأتي إما في شكل دعم مباشر للخريج أو تمويل مشاريع أورتها خطط التنمية الخمسية وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والبيئة والتنمية. وشكلت هذه المساعدات حوالي 2.4 في المالان من الناتج المحلي الإجمالي اليمني في عام 2003. وإذا نظرنا إلى الموضوع من زاوية المساعدات العربية الايرانية فقد شكلت حوالي 1.3 في المالان من الناتج المحلي الإجمالي في العام نفسه.

أما الاستثمار الأجنبي المباشر، فلم يلعب دوراً يذكر في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية وذلك بسبب انخفاض معدل تدفق هذا الاستثمار من جهة وتركيزه في قطاع النفط والغاز من جهة أخرى، ولا تزال هناك عوائق اقتصادية وإدارية تحول دون زيادة تدفق هذا الاستثمار خارج نطاق النفط والغاز. ومن
أهم هذه العوائق بطط ومحدودية برامج الخصوصية وعدم وضوح القوانين الخاصة بالشركات، والمنافسة، وحماية الملكية الفكرية.

ويبين الجدول 1 تطور تدفق هذه الموارد التمويل الخاص في الجمهورية اليمنية خلال السنوات الماضية. غير أنه من الواضح أن هذا التمويل لم يكن كافياً لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تساهم في تخفيف حدة الفقر.

١- دعم سياسات تعزيز كفاءة السوق

واصلت الحكومة اليمنية خلال الخمس سنوات الماضية تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي والمالية والإدارية، والتي تمثل سياسات تعزيز كفاءة السوق أحد مكوناتها الأساسية، من أهمها: 

- موافقة الحكومة على نتائج عمل لجنة المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية، وإنجاز العديد من اللجان الفنية إعداد الدراسات والرسوم اللازمة لاستكمال إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وإلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإلى مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

- تفعيل عمليات الدراسة والتقديم لأوضاع العديد من المؤسسات وشركات القطاع العام، والقيام بخصوصة أو إعادة هيكلة العديد منها.

- الموافقة على إدخال أنظمة الدفع والعملات المالية والمصرفية الإلكترونية.

- إقرار قانون التعرفة الجمركية المعدل بما يتفق مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ومجلس التعاون الخليجي.

- كسر احتكار الشركة اليمنية المتحدة لخدمات الاتصالات (يونيتل) من خلال السماح بدخول شريك فيها لزيادة التنافسية.

- بناء العديد من الأسواق الحديثة في العديد من المدن، الهادفة إلى تجميع السلع الزراعية والسمكية وغيرها، والهادفة إلى رفع كفاءة تسويق المنتجات المحلية وإعدادها للتصدير، هذا إلى جانب تشجيع إنشاء شركات التسويق والتصدير الوطنية.

- إنجاز العديد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري مع العديد من الدول الصديقة والشبهية، وتفعيل تنفيذ القائم منها، بما يخدم زيادة الصادرات.

- مواصلة تطوير وتحديث الأنظمة والقوانين المنظمة للتجارة الخارجية بما يتفق ونظام السوق، بما في ذلك رفع كافة القيود على إقراض البنوك لتمويل التجارة الخارجية وأي الأخرى تشجيع الصادرات، وهذا ما أدى إلى نمو قروض التجارة الخارجية من الجهاز المصرفي خلال عام ٢٠٠٤، بنحو ٢٥ في المائة.

- إفصاح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في قطاعات الخدمات العامة، كالكهرباء والاتصالات والنقل.
١٠ - إعداد لائحة بمشاريع إنشاء الأسواق الحرة في الموانئ الرئيسية.

١١ - دعم وتشجيع أنشطة الغرف التجارية والصناعية واتحادها العام سواء من خلال دعم ومساندة تشكيل الهيئة الإدارية للاتحاد العام، أو إنشاء المجلس اليمني لرجال الأعمال والمستثمرين وتفعيل أنشطته وأعماله في مجال الاستثمار والتنمية.

١٢ - إعداد مشروع إقامة مناطق تجارية حرة مع عدد من الدول مثل الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، ودول تجمع صناعة وهي أثيوبيا والسودان.

هاء - تقوية العلاقات التشبكية بين القطاعات الاقتصادية

نظراً لأهمية زيادة الروابط الأمامية والخلفية بين الأنشطة الاقتصادية في توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي ومن ثم رفع معدل النمو الحقيقي، سعت الحكومة خلال السنوات الأخيرة إلى حفز وتشجيع القطاع الخاص الاستثمار في المشاريع الإنتاجية ذات الروابط الأمامية والخلفية القوية، وذلك من خلال تنفيذ العديد من السياسات والخطوات من أهمها:

١ - تقديم التسهيلات والحوافز للاستثمار في المشاريع الزراعية المنتجة للمحاصل النقدية (القطن) والحصار والفاكهة والتي يدخل جزء هام من إنتاجها كمدخلات للصناعات الغذائية والملابس.

٢ - الاهتمام بتطوير قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية بما يكفل تزويد قطاع الصناعة بالعديد من المواد الخام والسلع الوسيطة.

٣ - الاهتمام بتطوير المرافق والمنشآت السياحية، بما في ذلك تبني خطة لتنمية الجزر اليمنية، وحماية المحميات الطبيعية، وتنفيذ مسح للمناطق التاريخية والأثرية.

٤ - الاهتمام بتطوير قطاع الأسماك، بما في ذلك مشروع الاستزراع السمكي للأنواع الموجودة للتصدير وذات القيمة المرتفعة كالشروخ والجمبري.

٥ - الاهتمام بمشاريع التنمية الريفية والأخلاص في مجال الطرق، بما يساعد على زيادة فرص تسويق المنتجات الزراعية وانخفاض تكاليف نقلها، ومن ثم زيادة العائد منها.

٦ - تنفيذ مشروع المحطة الكهربائية الغازية بما يساعد على زيادة الطاقة الكهربائية بتكليف وثلاث.

٧ - رفع رؤوس أموال البنوك التجارية تعزيز مراكزها المالية، إلى جانب إدخال الوسائل الحديثة لتنظيم العمل المصرفي، وتعزيز الرقابة على نشاط البنوك التجارية، وكذلك تفعيل خطوات إنشاء سوق الأوراق المالية، بما يساعد خلق مناخ أفضل ليس لنمو القطاع المالي فحسب، بل ومختلف القطاعات بالأخلاص قطاع الصناعة.

٨ - تشجيع الصناعات الصغيرة والأصغر، والتي غالبا ما تعتمد على مدخلات محلية زراعية واستخراجية.
إن التطورات القطاعية في اليمن كانت شبه محدودة بين عامي 2000 و 2004 إذ بين الجدول 4 أن معظم القطاعات الأساسية لم تسجل تحولات جذرية. فقد انخفضت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 14% في المائة عام 2000 إلى 12.9% في المائة عام 2004 وذلك نتيجة انخفاض الأسعار بشكل أساسي. كما انخفضت مساهمة الصناعات الاستخراجية والتعدين من 8.4% في المائة عام 2000 إلى 7.8% في المائة عام 2004 وذلك نتيجة انخفاض في الاحتياطيات النفطية اليمنية. وجاءت هذه الانخفاضات لصالح قطاعي الإنشاءات والخدمات اللذان ارتفعا من 0.5% و 3.2% في المائة عام 2000 إلى 0.6% و 3.5% في المائة على التوالي عام 2004. واستمر قطاع الصناعات التحويلية بالاستحواذ على حوالي 5% في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة.

الجدول 2- التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي اليمني لبعض القطاعات الأساسية

<table>
<thead>
<tr>
<th>القطاع</th>
<th>2000</th>
<th>2004</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الزراعة</td>
<td>12.9</td>
<td>14.0</td>
</tr>
<tr>
<td>الاستخراج والتعدين</td>
<td>8.4</td>
<td>7.8</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعات التحويلية</td>
<td>5.2</td>
<td>5.0</td>
</tr>
<tr>
<td>الإنشاءات</td>
<td>4.5</td>
<td>5.0</td>
</tr>
<tr>
<td>الخدمات</td>
<td>3.2</td>
<td>3.3</td>
</tr>
</tbody>
</table>


ألف- البنية التحتية

أولى الحكومات مشاريع البنية التحتية أهمية خاصة، سواء من خلال توجيه جزء هام من النفقات العامة إلى مشاريع البنية التحتية وفي مقدمتها الطرق حيث ارتفعت النفقات المخصصة لها في الميزانية العامة من 29.7 مليار ريال عام 2000 إلى 40.4 مليار ريال عام 2004، وهذا ما جعل أطول الطرق المزودة برينتج من 9860 كيلومترا عام 2003 إلى 10555 كيلومترا في المائة عام 2004. وأيضاً الخصوصية من 32.7% إلى 56% كيلومترا بنسبياً زيادة تصل إلى 72% في المائة و 11 في المائة على التوالي. كما أعطت عملية تطوير وتوسيع الطرق الأولوية في تحقيق النفقات الاستثمارية، وبالأخير، مشاريع الطرق وعند واسطات، وكذلك الوضع في مجال الموانئ، حيث جرّت استثمارات كبيرة في مجال البنية التحتية في المنطقة الحرة بعد في منيان الجديدة والصليفة، مما يساعد في تسهيل التجارة الخارجية.

كما تمت الحكومة خطة شاملة لبناء السدود في معظم محافظات اليمن، مما أدى إلى ارتفاع النفقات الاستثمارية في القطاع الزراعي من نحو 0.5 مليار ريال عام 2002 إلى نحو 6.6 مليار ريال عام 2004.

http://www.centralbank.gov.ye/
إلى جانب النفقات الخاصة بالتنمية الريفية والتي ساهمت بدرجة ملحوظة في تحسين مستوى البنية التحتية في المناطق الريفية، وبالرغم من الجهود الكبيرة التي قامت بها الجمهورية اليمنية، غير أنها لم تكن كافية لتحقيق الإنتاج أو زيادة الإنتاجية.

باء- التكنولوجيا

يعتبر قطاع التكنولوجيا من القطاعات الاقتصادية التي فرضت نفسها كنشاط اقتصادي واعد وهام يسمح بتوليد فرص إنتاجية عديدة تتميز عن غيرها بارتفاع القيمة المضافة المتولدة عنها، وهذا ما دفع متخذي القرار الاقتصادي على المستوى الحكومي أو على مستوى القطاع الخاص إلى إعطائه اهتماماً كبيراً، وبناءً على ذلك، فقد اتخذ العديد من الإجراءات لتطوير هذا القطاع من أهمها:

1. تشكيل اللجنة الوطنية العليا لتقتنية المعلومات.
2. تبني سياسة وطنية للعلوم والتكنولوجيا.
3. إقرار الاتجاهات العامة لاستراتيجية الاتصالات الوطنية والمعلومات.
4. الموافقة على إنشاء مدينة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
5. الموافقة على إنشاء جامعة عمران التكنولوجية.
6. إعادة تنظيم المجلس الأعلى للبحث العلمي، بهدف تعزيز دوره في تطوير أنشطة البحث العلمي في مختلف مرازق ومعاهد البحث العلمي والجامعات.
7. إنشاء العديد من الكليات العلمية في الجامعات اليمنية الحكومية، الحكومية منها والخاصة، والمعاهد التقنية والمهنية والفنية، بهدف رفع الطاقة الاستيعابية للمعاهد التكنولوجية والفنية إلى 15 في المائة من إجمالي الطلب الاجتماعي على التعليم.
الطاقة

شهد قطاع التمويل خلال السنوات الماضية اهتماماً كيراً بهدف الحد من الاختلافات القائمة فيه، حيث تمت الموافقة على إنشاء المحطة الغازية، وعلى مشروع تطوير الكهرباء والبدء بتنفيذ مشروع كهرباء إسغافي لصنعاء، إضافة إلى رفع دعم مشاريع كهرباء الري، مما ساعد على نمو الطاقة المولدة المركبة من 356 ميغاواط عام 2002 إلى 462 ميغاواط عام 2004، مما سمح لتحقيق معدل نمو في عدد المشتركين بلغ نحو 3.22 مليون في السنة عام 2004. هذا إلى جانب المشاريع المنفذة الهادفة إلى تقليل حجم الفاقد منها والذي يصل نسبته إلى نحو 26 في السنة. ونتيجة لذلك، ظلت النفايات الإستراتيجية في القطاع تحت مكان الصدارة بين القطاعات الاقتصادية الأخرى. ورغم ذلك، ظلت نسبة التغطية من خدمات الكهرباء من المنظومة الموحدة للمؤسسة ومن مشاريع كهرباء الري المدارة من قبل المجالس المحلية ثابتة حوالي 40 في السنة خلال العام.

2003 و2004، غير أن الزيادة المطردة في التطلب المحلي على الطاقة أدى إلى استمرار إشكالية انقطاع التيار الكهربائي على ما كانت عليه في الأعوام السابقة.

دار الزارعة

# الجدول 3 - تطور كميات الإنتاج الزراعي من أهم المحاصيل والسلع الزراعية خلال الفترة 2000-2004 (طن)

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الحبوب</td>
<td>447.270</td>
<td>477.419</td>
<td>672.317</td>
<td>746.174</td>
<td>735.317</td>
</tr>
<tr>
<td>الخضرا</td>
<td>376.414</td>
<td>433.349</td>
<td>518.551</td>
<td>82.733</td>
<td>774.9.8</td>
</tr>
<tr>
<td>الفواكه</td>
<td>327.973</td>
<td>326.216</td>
<td>719.701</td>
<td>73.390</td>
<td>755.954</td>
</tr>
<tr>
<td>المحاصيل النقدية</td>
<td>38.545</td>
<td>27.189</td>
<td>70.716</td>
<td>74.266</td>
<td>66.932</td>
</tr>
<tr>
<td>الأعلاف</td>
<td>1.611</td>
<td>1.193</td>
<td>1.602</td>
<td>1.083</td>
<td>1.088</td>
</tr>
<tr>
<td>اللحم</td>
<td>9.742</td>
<td>6.183</td>
<td>0.511</td>
<td>0.188</td>
<td>1.198</td>
</tr>
<tr>
<td>الأسماك</td>
<td>11.938</td>
<td>10.26</td>
<td>12.937</td>
<td>10.813</td>
<td>13.938</td>
</tr>
<tr>
<td>البيض</td>
<td>0.413</td>
<td>0.111</td>
<td>0.010</td>
<td>0.010</td>
<td>0.010</td>
</tr>
</tbody>
</table>


لاكتشاف نتائج هذا الجدول، نلاحظ أن كميات الإنتاج تراوحت حسب المحاصيل الزراعية الأساسية وبمعدلات مرتقبة بلغت في أقصاها 11.1% في الحبوب، و9.9% في المائة للنفط، و12.6% في الفواكه، و3.0% في المائة للماجل. أما بالنسبة للمحافظ والمصدرين، فقد حققت معدلات دور وдейينة تراوحوا في المتوسط خلال الفترة المذكورة ما بين 25 و10% في المائة للأسماك و10.1% في المائة للأعلاف، ما تسبب في زيادة معدل نمو الانتاج من السلع الزراعية الأساسية خلال هذه الفترة وما زاد حجم النجوم الغذائية، وزيادة الطلب على سوق النجوم الغذائي. كما ساهمت الفترة كبيرة في الإنتاج السكنى في زيادة حجم الصادرات من حيث جعل قطاع الأسماك يحتل مكان الصدارة بين القطاعات الاقتصادية الواعدة. ويرجع سبب تراجع القطاع الزراعي إلى التدفق الكبير في كميات الأمطار خلال العامين الآخرين بالإضافة إلى إعادة تدريب المسالح الزراعية في بيانات المبيع الزراعي لعام 2004.

## هاوا- الصناعة والتعدين

### 1- الصناعة الاستخراجية والتعدين

حقق الصناعة الاستخراجية (بدون النفط) تراجعا ملحوظا خلال الثلاث سنوات الأخيرة، باستثناء قطاع الغاز وذلك بسبب ارتفاع الطحن على وقطع النجوم والبنس والبضائع وذلك بسبب التوسع الواضح في حركة البضائع والتشطيب بالأخص في مجال مشاريع البنين التحتية والأسكان، كما هو مبين في الجدول 4.
الجدول 4- تطور إنتاج أهم السلع الاستخراجية خلال السنوات 2000-2004

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2000</th>
<th>2001</th>
<th>2002</th>
<th>2003</th>
<th>2004</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الف برميل ألف طن</td>
<td>3769</td>
<td>3762</td>
<td>3766</td>
<td>3771</td>
<td>3776</td>
</tr>
<tr>
<td>الف طن كردي ونين</td>
<td>3762</td>
<td>3766</td>
<td>3771</td>
<td>3776</td>
<td>3781</td>
</tr>
<tr>
<td>ألف طن ملحق الطعم</td>
<td>3762</td>
<td>3766</td>
<td>3771</td>
<td>3776</td>
<td>3781</td>
</tr>
<tr>
<td>ألف طن جبس</td>
<td>3762</td>
<td>3766</td>
<td>3771</td>
<td>3776</td>
<td>3781</td>
</tr>
</tbody>
</table>


البحث عن عدد من بيانات الجدول السابق أن العديد من الصناعات الاستخراجية تراجعت بما يسبب استنفاد حجم الانتياعي منها. استخراج النفط الخام الذي تراجع حجم إنتاجه خلال الفترة 2000-2004 بعد معدل سنوي متوسط 1.9٪ في المائة، بالأخص عام 2004، الذي يبلغ معدل الانخفاض في حجم إنتاجه نحو 6.2٪ في المائة وذلك في صناعات استخراج الاحجار وملح الطعام والجبس، في حين تراجعت الغاز معدل نمو مرتفع خلال الفترة 2000-2004 بلغ في المتوسط 9.2٪ في المائة واستخراج الديواني والنسي 2.4٪ في المائة. وتوجد ذلك حقيق الننتاج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات الاستخراجية معلا متواضعا عام 2002 لا يتجاوز 1.0٪ في المائة ومعدلا سالبا خلال العامين 2003 و2004 بلغ 1.7٪ في المائة و5.0٪ في المائة على التوالي، مما يعكس استمرار ضغف جاذبية الاستثمار في مشاريع هذا القطاع الاقتصادي الهام والواضع، ويرجع السبب في ذلك إلى محدودية البيانات والدراسات الاقتصادية حول فرص الاستثمار المتاحة في هذا القطاع، مما يستدعي أهمية توفير بيانات بول ودراسات أولية من قبل الجهاز الحكومي حول إمكانات وأنواع فرص الاستثمار في هذا القطاع الهام.

2- الصناعة التحويلية

على الرغم من اعتبار الصناعة التحويلية من القطاعات الواعدة في إطار التنمية الاقتصادية في اليمن، حيث استثمرت خطط التنمية الأولي 1996-2002 والثاني 2002-2006 قطاع الصناعة التحويلية، حق معدل نمو سنوي متوسط 8.0٪ في المائة عام التوالي. غير أن متوسط معدل نمو الحقيقة لم يتجاوز 4.2٪ في المائة. و4.7٪ في المائة على التوالي، وهذا ما جعل نسبة مساهمة في تكوين الننتاج المحلي الإجمالي ينخفض من 12.7٪ في المائة عام 1995 إلى نحو 5.2٪ في المائة عام 2004. ويعكس ذلك مدى ضعف كفاءة القطاع وقدرته التنافسية. وذلك يرجع عدرا أساسية إلى ضعف البنية التحتية للقطاع، حيث تسند هذه الصناعات الغازية على ما نسبته 31٪ في المائة من إجمالي ناتج القطاع والمنتجات الإنشائية ما نسبته 17.9٪ في المائة، و13.9٪ من منتجات البيع، مما يعني أن باقي الصناعات الهامة التي تلعب دورًا قياديا في عمليات التنمية لا يتجاوز مهما سهمه به في توليد الننتاج المحلي الإجمالي 37.0٪ في المائة. لذلك ظلت إمكانية حدوث توسع حقيقي في حجم أنظمةته محدودة، حيث يتوارى معدل نمو الحقيقة خلال الأعوام سنوات الأخيرة ما بين 3.0٪ في المائة، 3.5٪ في المائة، والتي يرجع إلى الصناعات للبترولية الشديدة القطيع وارتفاع نسبة المكون الأجنبي لمدخلات الإنتاج، انخفاض إنتاجية العامل بسبب تدني مستوى مهارات الدواع الإنتاجية المحلية، مما يجعل القطرة التكنولوجية للسلاع المحلية منخفضة جدا، وهو ما يستدعي صياغة استراتيجية واضحة لنهوض هذا القطاع الهام وتنميه.

واو- التنمية الريفية
تمثل التنمية الريفية في الجمهورية اليمنية المدخل الحقيقي لتحقيق التنمية الشاملة والفاعلية في الحد من الفقر ومن الارتفاع بين التوزيع السكاني وتوزيع الموارد الطبيعية، وأكثر البلاد لا يشكلون ما نسبته 32% في المائة من إجمالي السكان المقيمين، منهم ما يزيد على 60% في المناطق من يقطون المناطق الجبلية ذات الموارد الطبيعية والأراضي المنخفضة المحدودة، لكن معدل الهجرة إلى المدن الرئيسية في الارتفاع. وهذا ما دفع الحكومة إلى إصدار قانون السلطة المحلية والعمل على تطوير أجهزتها سواء من خلال توفير البنية التحتية للوحدات الإدارية أو فتح الوحدات الحسابية في معظم الوحدات الإدارية وتوفير متطلبات عملها من أجهزة كمبيوتر وطباعة وتوصير، كما أعلنت عملية تدريب العاملين في السلطة المحلية اهتماماً واضحًا للنوع مستوي أدائها. وقد ساهم ذلك في إحداث دفعة قوية للتنمية الريفية، خاصة بعد أن أعلنت الصiances الكائمة في تحديد أولويات المشاريع الإ列车مة في الوحدات الإدارية وفي حدود مواردها المتاحة، والتزام السلطة المركزية بتحقيق كافة النتائج الجارية للدولة المحلية. هذا في الوقت الذي ظلت السلطة المركزية حريصة على إيلاء مشروع التنمية اهتماماً خاصاً من خلال مشاريع مثل مياه الريف وكهرباء الريف، ومشاريع التنمية الريفية في المجال الزراعي والطبيعة الريفية. رغم تلك الجهود في مجال التنمية الريفية، إلا أن متطلبات إحداث تنمية فاعلة وسرية في المناطق الريفية تحتاج إلى جهود وموارد مالية أكبر مما هو قائم.

إلى السياحة

تتمتع اليمن بثراء سياحي هائل ومتنوعة، وهذا ما دفع الحكومة إلى اعتبار قطاع السياحة أحد القطاعات الاقتصادية الواقعة التي يجب تشجيعها وتمثيلها. حيث تم تأهيل العديد من الموافقات الأمنية والمناطق التاريخية في العديد من المحافظات، كما تم إنشاء العديد من المنازل في المحافظات وتعزيز القطاع الخاص للأعمال السياحي. وتمت إقامة العديد من المهرجانات السياحية في العديد من عواصم العالم، والمشاركة في العديد من المعارض والمؤتمرات الدولية والإقليمية المتعلقة بذلك، هذا إلى جانب الفعاليات والمؤتمرات التي أقيمت عام 2004، عام اعتبار صنعاء عاصمة للثقافة العربية واعتبار عام 2005 عام السياحة. وتم تنفيذ الخطوة الأمنية، التي ساهمت في تحقيق الأمن في مختلف ربوع اليمن وفي المناطق السياحية على وجه الخصوص.

وقد أثرى هذا الجو في حدو انتعاش كبير في المجال السياحي. فقد ارتفع عدد السياح من 435،000 عام 1980 إلى 516،000 عام 2004 وعدد الغرف من 890 إلى 11،000 في عام 1983 إلى 278،000 عام 1999، ونسبة زيادة تصل إلى 326 في المائة، وبالتالي ارتفاع النطاق السياحية من 239،000 في عام 2004 إلى 373،000 في المائة. وهذه الزيادة الكبيرة في النشاط السياحي توجب بيئة حدوث انتفاع في القطاع حيث أن معظم السياح القادمين إلى اليمن من دول عربية بنسبة 95% في اليمن يمثل السائدون نحو 5% في المائة منهم.

(1)
ثالث- السياسات الاجتماعية

ألف- الفقر

1- مشكلة الفقر في الجمهورية اليمنية

من ضمن جهود الحكومة اليمنية لخفض نسبة الفقر، الورقة التي تم إعدادها عن استراتيجية تخفيف الفقر في اليمن من قبل وزارة التخطيط والتنمية والمالية في العام 2000 وتم تقديمها إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. هذا وقد جرى آخر مرشح لل الفقر في اليمن خلال عام 1999، إلا أن أهم مسح هو الذي جرى في عام 1998 والذي أوضح أن 17.6٪ من سكان اليمن تحت ما يسمى خط الفقر الغذائي.(1) إلا أن هذه النسبة ترتفع إلى 41.8٪ في المانة إذا أضافنا الاحتياجات غير الغذائية. وهذا يعني أن حوالي 7 مليون نسمة يعانون من جوانب مختلفة من الفقر.(2)

وتركز مشكلة الفقر في الجمهورية اليمنية في المناطق الريفية حيث يعيش أغلب السكان. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 80 في المائة من الفقراء وأكثر من 77 في المائة من أكثر ممن يعانون من الفقر الغذائي هم من سكان الريف.(3) ومن أهم العوامل التي تزيد من مشكلة الفقر في اليمن كان ارتفاع نسبة النمو السكاني الذي لا يزال في حدود 3 في المائة. كذلك مشكلة النقص في التعليم وارتفاع نسبة الأمية حيث تشير التقديرات إلى أن 78 في المائة من الفقراء يعانون من مشكلة الأمية. كذلك يعاني العديد من ارتفاع عدد أعضاء الأسرة الواحدة وخاصة من الأطفال كما تعاني المناطق التي تتكيف فيها مشكلة الفقر من البطالة الأمر الذي يفاقم هذه المشكلة.

2- الإجراءات الحكومية لخفض نسبة الفقر

قامت الحكومة بإنشاء نظام الضمان الاجتماعي إلا أن هذا النظام لا يشمل العاملين في القطاع الخاص ولا العاملين في القطاع غير الرسمي، ولذلك لم تزد تغطية هذا القطاع عن 30 في المائة.(4) كذلك قامت الحكومة بإنشاء الصندوق الاجتماعي، وقدم هذا الصندوق إعانات إلى 450 ألف أسرة في عام 2000 مقابلة بحوالي 50 ألف أسرة في عام 1999.(5) وبالرغم من هذا الارتفاع، فإنه لا يزال دون تغطية كل الأسر البالغ عددها 835 ألف أسرة.(6)

3- أهداف استراتيجية خفض نسبة الفقر

.Ibid (١)
.Ibid, p. 34 (٢)
.Ibid, p. 46 (٣)
.Ibid (٣)
.Ibid (٤)
.Ibid (٥)
.Ibid (٦)

أما بالخصوص تغطية الصندوق الاجتماعي، فهدف هو الوصول إلى 600 ألف أسرة والتغطية من نظام الضمان الاجتماعي إلى 639 ألف عامل من بينهم حوالي 20 ألف عامل من القطاع الخاص.

بناء – التعليم والتدريب

1- إعطاء الأولوية لتعليم وخاصة التعليم الأساسي

احتل التعليم، بالخصوص الأساسي، أولوية الأهداف للتنمية البشرية، والتي مثلت في الأونة الأخيرة المحور الأساسي للتنمية المستدامة كون إعداد الموارد البشرية هو المدخل الحقيقي لتطوير أساسية الإدارة والإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاجية، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي المستدام. ويمثل التعليم الأساسي حجر الأساس التي تبنى عليها عملية التنمية البشرية، وذلك لجهد الإصلاح الاقتصادي وبرنامج محاولة الفقر واستراتيجية التنمية، التي تقوم معظم الدول بالتنفيذ تحت إشراف ورعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وميارك الدول المتقدمة. تعطي هدف توعية وتطوير التعليم الأساسي الأولوية. وهذا ما أخذتها الحكومة الإسبانية سواء في خططها الإسبانية أو برامجها الإسبانية، حيث نجد أن اليمن وبعد تبنيها الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي للفترة 2003-2015، قامت بإعداد البرنامج التدريبي للاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي، التي تستطيع تحديد الخطوات الواجب تنفيذها لبلغ أهداف الاستراتيجية، وبالخصوص ما تتعلق منها تحديد آليات التنسيق بين السلطة المركزية والسلطة المحلية وغيرها من الجهات حول الموضوع. وتم إنشاء وتشكيل المجلس الوطني للتعليم، كما تم خلال عام 2004 إعداد دراسة متكاملة لكافة المحافظات على الأسر الفقيرة، وتقييم مساعدات تساعدها على مواجهة نفقات التعليم الرمزية. وقد انعكس تلك الخطوات على زيادة مدارس التعليم الأساسي من 894 عام 1999 إلى 895 عام 2004، بعدما نمو سنويًا متوسط يصل إلى 3.6 في المائة، وزيادة عدد المدارس من 87 عام 1968 إلى 348 عام 2004، بعدما نمو سنويًا متوسط 4.2 في المائة في حين ارتفع عدد الطلبة من 3488888 عام 3003 إلى 4458888 عام 2004، ورغم ذلك، نمو سنويًا متوسط 0.6 في المائة (6)، وفي ضوء ما سبق، نجد أن عدد الطلبة مقابل المدارس أو في الصف قد ارتفع، مما يعني حدوث تحسن كبير في مقابل تراجع في جودة التعليم.

2- دعم التعليم غير الأساسي

---

Ibid, p. 53 (قد)
Ibid, p. 54 (قد)
يُحظى التعليم الثانوي باهتمام واضح وبالذكاء التعليم الفني والمهني، لما لذلك من انعكاس على سوق العمل التي تحتاج إلى بدئة لفة ومهنية مدرة أكثر من اهتمامها لخريجي التعليم الجامعي العام. لذلك تم اتخاذ العديد من الإجراءات الحكومية الهدف إلى تشجيع التعليم المهني والفنى والتقني، حيث تم إقرار الحكومة الاستراتيجية الوطنية لتعليم الفني وال المهني وإعداد السياسة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا. وعلى تم إنشاء العديد من المعاهد الفنية والتقنية في العديد من المحافظات وتطويرها، والتسوق في إنشاء الكليات العلمية وتوسيع وتطوير القائم منها. وفي ضوء ذلك ارتفع عدد الطلبة في المرحلة الثانوية من 2000 عام 2004، 2099.04، بمرشد سنتو متوسط 9.3 في المانية، في حين ارتفع عدد الفصول ببعض منخفض مما يعني زيادة عدد الطلبة في الفصل الواحد. مما يعني أيضاً تحسناً كبيراً وتراجاً نوعياً في التعليم غير الأساسي.

أما في مجال التعليم المهني والتقني، فنلاحظ ارتفاع عدد الطلبة من 820 عام 2002 إلى 1224 عام 2004، بمعدل نمو يصل إلى 822.3 في المانية (16). وتعكس البيانات السابقة التوسع الواضح في خدمات التعليم.

3- زيادة مشاركة القطاع الخاص في التعليم


4- تعينه الإدارة السياسية بهدف الوصول إلى تحقيق هدف التعليم للجميع


.حنين مسعود (إم)
.حنين مسعود (إم)
- اتخاذ التدابير لمكافحة التسرب في التعليم والأخلاقيات

تتمثل ظاهرة التسرب من التعليم أحد المظاهر السلبية التي تؤدي إلى ارتفاع مستوى حزم الهدر في النفقات على التعليم، وعملا أساسيا في استمرار ارتفاع مستوى الأمية، ومن هم دون مستوى مؤهل التعليم الأساسي، مما يساهم في تزايد ظاهرة البطالة وعمالة الأطفال، وهذا يستوجب دراسة هذه الظاهرة ووضع المعاملا ليا، وبناء ذلك في ضوء تصاعد نسب التسرب، كون الجزء الأكبر من التسرب من الإناث وبين أوساط الأسر الفقيرة. وقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة إلى الحد من هذه الظاهرة ومعالجتها وفي مقدمتها تثبيت الرسوم الدراسية الرمزية واستمرار دعم الكتب المدرسية ودراسة إمكانية تقديم معونة للأسر الفقيرة مقابل إرسال أولادهم للمدارس، وبناء مدارس مستقلة للبنات، وتوظيف أكبر عدد من المدارس المؤهلات لحجز الأسر على إرسال بناتهم إلى المدارس، هذا إلى جانب اتخاذ إجراءات صحية دعم هذا التوجه مثل تشجيع الجمعيات الخيرية على تقديم المساعدات والعون في هذا المجال من خلال التبرع بالحقيبة المدرسية والتي المدرسية للأسر الفقيرة وسعي الحكومة لحد من ظاهرة عمالة الأطفال وإعادتهم إلى المدارس. ورغم هذه الجهود، إلا أن تفشى ظاهرة الفقر في ظل استمرار ارتفاع معدل نمو السكان ونوعات الضخ قد حالت دون الحد بالصورة المقلمة وليس المرغوبة من تنامي ظاهرة التسرب من التعليم.

- السكان والسياسات السكانية

1. إعطاء الأولوية لقضايا السكان والمستوطنات البشرية

أدى ارتفاع معدل نمو السكان، في ظل محدودية معدل النمو الاقتصادي الحقيقي وندرة الموارد الطبيعية والأخلاق المهنية، إلى تفاقم المشاكل المرتبطة بالقضية السكانية، وفي مقدمتها تدني مستوى المعيشة جراء ارتفاع معدل الإهلاك الاقتصادي وتدني مستوى الدخل. وقد أدى ذلك أيضا إلى اكتشال سوق العمل بسب ارتفاع معدل نمو عرض قوة العمل في ظل تدني معدل الطلب على العمل مما تسبب في تنامي معدلات البطالة بمختلف أنواعها الصريحة والموضوعية والمخفية، وما زاد من حدة تفشى ظاهرة الفقر من الريف إلى المدن، وبالتالي زيادة معدلات الطلب على الخدمات العامة الأساسية في ظل محدودية النمو المتاح لها وأدى ذلك بدوره إلى تدني نسبة التشغيل منها ونسبة أو نوعية الخدمة المقدمة للمجتمع منها، إضافة إلى حدوث نزوح سكاني مستمر من الريف إلى المدن مما شكل ضغوطا حقيقية على الموارد الدقيقة للبلاد (الكمية) وعلى مواردها العامة.

وفي ضوء ما سبق، اعتبرت الحكومة المشكلة الاقتصادية أحد التحديات الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك سارعت إلى اتخاذ العديد من الخطوات والإجراءات الهادفة إلى الحد من المشكلة السكانية وفي مقدمتها استكمال إعداد الاستراتيجية الوطنية للاعدام والتكيف والانصاف السكاني، والهيئة إلى نشر الوعي بالقضايا السكانية بين مختلف شرائح المجتمع ومختلف الوسائل الإعلامية المتاحة والمكثفة والمكتوبة، والأخلاقي ما يتعلق بقضايا تنظيم الأسرة ورعاية الأمومة والطفولة والتعليم.

كما تم ترجمة الرؤية الوطنية لمعالجة المشكلات السكانية وتحقيق المشاركة المجتمعية في تقييم وتنفيذ الحلول المترشحة بهدف إشراك وحدات السلطة المحلية ومواقع المجتمع المدني والمنظمات الحزبية والواعيات الدينية والاجتماعية في الجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل نشر الوعي بالقضايا السكانية وتنفيذ
السياسات والإجراءات المرتبطة بها، واستكمال عملية إدراج القضايا السكانية في المناهج الدراسية للمدارس
والجامعات تهدف نشر الوعي بقضايا السكان بين الشباب، واستكمال إعادة دليل مبادئ القضايا السكانية في خطط
برامج التنمية لمختلف أجهزة الدولة، وعقد العديد من ورش العمل والندوات المرتبطة بالعديد من القضايا
السكانية مثل دور خبارة المساجد في التوعية بالقضايا السكانية، وتقديم تدريب الخطة السكانية،
والقيام بتقديم مسح الطقس في سوق العمل لمعرفة احتجاجات سوق العمل من البلدية بهدف توفير التعليم في
ضوء ذلك بما يساعد في الحد من البطالة، وتقديم التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2004 لتحديد
وتطوير قيادات السياسة السكانية وإسقاطاتها المستقبلية. وقد ساعدت تلك تدريبات أداءها في التفوق تقدم
وأوضح في هذا المجال فإنه حسب معدل نمو السكان من 3.7 في المائة في الفترة 1990-1992 إلى 3.2 في
المائة في الفترة 1994-2000، وهذا إلى جانب ارتفاع نسبة الأمراض المستفيدة من خدمات تطعيم الأسرة
وارتفاعها من 20.8 في المائة عام 1997 إلى 23.1 في العقد 2003، وكذلك خدمات رعاية الأمومة والطفولة.

2 - بلوحة السياسة السكانية بما يتماشى مع الأهداف المتفق عليها دولياً

من خلال تجهيز مجموعة السياسات السكانية المذكورة خلال الأربعة سنوات الماضية، نجد أنها توافق مع
الأهداف المتفق عليها دوليا حيث تم إعطاء أولوية لسياسات الإجراءات المرتبطة بتنظيم الأسرة ومشاريع
رعاية الأمومة والطفولة والموجبة في عمليات التحصين للأطفال والكبار، إلى جانب الاهتمام بحال المرأة
ومشاركتها في الحياة العامة وصنع القرار، حيث تم إنشاء إدارة تهتم بشؤون المرأة في مختلف الجهات
الحكومية والمحافظات، هذا إلى جانب الاهتمام بقضية الطفل، حيث تمت الموافقة على البروتوكول الاختياري
التفوق حقوق الطفل بشأن استمرار الطفل في حالة الطفولة والتعليم في منازعات الأسر المختلفة، وتوافر على البروتوكول الاختياري
الحق بحقوق الطفل بشأن دعم الأطفال واستغلالهم في الحكم والتعليم والتعريج على الجهود لمواجهة
من مخاطر واسباب أذى الأطفال وغيرها من الإشكالات السكانية المتبقية من الأهداف السكانية الدولية
مثل حضور المؤتمرات الدولية المتعلقة بذلك واقامة رش عمل لمناقشة نتائج هذه المؤتمرات والتوصيات
الصادرة عنها وتحديد ما يمكن تنفيذها منها وكل ذلك بما يخدم الاستقلال من تجارب الدول الأخرى في هذا
المجال.

د) الخدمات الصحية

1 - تحسين الخدمات الصحية

تعتبر الخدمات الصحية من الخدمات الأساسية في المجتمع التي يجب على الحكومة توفيرها بأسعار
تناسب مع مستوى وضعية السكان، كون توفيرها هو شرط ليس لتفعيل حماية المجتمع من الأوبئة والأمراض
ال夫اقية فحسب، بل لتفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا. لذلك أولت استراتيجيات وخطط وبرامج
التنمية وتطوير الخدمات الصحية أهمية كبيرة لها، حيث تم خلال السنوات الأخيرتين اتخاذ العديد من الخطوات
الهادفة إلى رفع مستوى الخدمات الصحية من أهمها إعادة تشكيل وزارة الصحة العامة والسكان وتفعيل إعادة
تأهيل المستشفيات الجمهورى وتوفيق العديد من الإقدامات التنظيمية الجديدة في العديد من المستشفيات مثل قسم
أمراض القلب وقدم أوضاع الكلى وقسم أمراض الصدر وقسم أمراض السرطان، بهدف مواجهة تفشي مثل هذه
الأمراض، وإصدار العديد من القوانين والقرارات تنظيم الخدمات الصحية، وقانون الأمان الصحي، وإصدار
قرار رئيس الوزراء بمواجهة المشاريع الصحية المفترضة، وتقني زيادة قابلة الأدبية المبتعثة، وتدريب البيانات
أن تلك الجهود ساهمت في تحقيق تحسين ملحوظ، حيث ارتفع عدد الأطباء من 413 عام 2000 ليصل إلى
2- تحسين الرعاية الصحية الأولية

رابع - الإطار التشريعي والقانوني

ألف - دعم قوانين زيادة الشفافية والمشاركة في التنمية

عملت الحكومة اليمنية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالية على تعزيز القوانين والإجراءات الهادفة إلى دعم قوانين زيادة الشفافية، حيث تم خلال السنوات الأخيرة فقد نحو ثلاثة مؤتمرات للمجالس المحلية تمت خلالها تقييم مستوى أجهزة السلطة المحلية والمعلومات والمعلومات التي تم تقديمها والمقترحات اللازمة لتعليمها، والأخير ما يتعلق منها يتبقي دور المجالس المحلية في وضع خطة وبرامج التنمية المحلية ووضعها السنوية، واقتراح السياسات والإجراءات اللازمة لزيادة الإيرادات الموجهة للتنمية، بالإضافة إلى رفع قدراتها للمتابعة والتقديم والرقابة على أعمال فروع ومكاتب السلطة التنفيذية في المديريات، والالتزامات الحكومة بتنفيذ هذه المقترحات، عن طريق تبنيها العديد من الطرق والخطوات المزعزة لدعم السلطة المحلية، وفي مقدمتهم إصدار قرار مجلس الوزراء الخاص بتغيير النظام الأساسي وتسهيل برنامج التنمية المحلية بين كافة الجهات المعنية بها وغير الحكومية بما يكفل تحقيق الأهداف الأولى من كفاءة تخصيص الموارد المتاحة للسلطة المحلية. وتم إصدار قرار جمهوري بتشكيل لجنة وزارية لتعزيز الشفافية وتعزيز المحافظين لإنجاز وتنفيذ المشاريع الإنتاجية المحلية. وقامت الحكومة بتنفيذ العديد من الخطوات الهادفة إلى زيادة الشفافية، منها إعادة تنظيم الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع إصدار قانون الإحصاء، والذي يتيح للجهاز إمكانية جمع البيانات عن مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ورمايتها وإصدارها وتوزيع الأدلة الإحصائية الحديثة، وواصلت وزارة المالية جهودها للالتفاق مع صندوق النقد الدولي للانتقال إلى نظام إحصائيات الحكومة 2001، مما يسمح بتوفير قاعدة بيانات عن مالية الحكومة شاملاً وذات شفافية عالية، إضافة إلى تعزيز دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تحقيق الرقابة الخارجية. هذه الخطوات المشار إليها تصب في إطار رفع مستوى الشفافية والمشاركة ليس في عملية التنمية فحسب بل في المتابعة والمحاسبة من خارج الجهاز الحكومي.

باء - محاربة الفساد وتبييض الأموال

قامت الحكومة اليمنية بإعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، وتعزيز دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، ومنحه صلاحية إلحاح من تلخيص أوراقهم في أعمال غير مشروحة إلى محاكم الأموال العامة وذلك بالتفاهم مع تطوير أجهزة القضاء والضبط، بما يساهم في تنفيذ الإجراءات والأحكام المرتبطة بمكانة الفساد. كما أصدر البنك المركزي قانونًا مكافحة كافة أنواع الانتهاكات الفساد، وتشريع التعديلات في الجهاز المصرفي حول أعمدة عمليات تبييض الأموال وطرق تشكيلها وإجراءات اللازم تابعها عند اقتصاد مثل هذه الحالات. وتم إعطاء قانون السلطة المحلية للمجالس المحلية صلاحية واسعة في متابعة ومراقبة مكتبية الجهاز الحكومي فيها ومحاسبته، وهي خطوات جيدة في الحد من ظاهرة الفساد، غير أن التطبيق العملي لاحكام القوانين والقرارات والسياسات المتعلقة بمحاربة الفساد جاءت دون الحد الأدنى من المستوى المطلوب لحداث أي حسن ملحوص في محاربة الفساد الذي لا يزال مستمراً في الجمهورية اليمنية.
جيم - دعم مشاركة المرأة في التنمية

أولت الحكومة عملية مشاركة المرأة في التنمية جل اهتمامها، وذلك في ضوء أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية، حيث تم إصدار قرار مجلس الوزراء القاضي بإعادة تشكيل المجلس الأعلى لشؤون المرأة ويرأسه رئيس مجلس الوزراء، بهدف إعطاء اهتمام أكبر لقضايا المرأة. كما تم التوافق على الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة، وإلزام الجهات الحكومية تضمين هيئاتها وحدة إدارية تهتم بشؤون وقضايا المرأة. كما تم رعاية الحكومة عملية توظيف العنصر النسائي في مختلف الأجهزة الحكومية، وإصدار العديد من قرارات الترقيع للعنصر النسائي، بما في ذلك المناصب القيادية العليا وفي مختلف المجالات كما في السلك الدبلوماسي وجهاز القضاء. وقد أدت مثل هذه الإجراءات إلى تعزيز دور المرأة في مختلف المجالات. وقامت الحكومة بتشجيع النساء على الدخول في مجال الاستثمار وإقامة المشاريع، ومنح قروض للنساء لإقامة المشاريع الزراعية والحرفية الصغيرة وما شابهها، بما يساعد في الحد من ظاهرة الفقر وتحسين معيشة السكان في الريف. كما سعت الحكومة إلى إقرار تقديم إعانة للأسرة الفقيرة التي ترسل بناتها إلى المدارس. وقد أسهمت هذه الجهود في حدوث زيادة في معدلات التحاق الإناث بالتعليم الأساسي والثانوي والجامعي مقارنة بنسبة الذكور خلال السنوات الأخيرة، حيث تظهر البيانات أن نسبة الطالبات في المدارس والتعليم الثانوي من 26 في المائة إلى 30 في المائة (1)، وتعكس هذه المؤشرات مدى التحسن الواضح في تنامي عدد الملتزمات بالتعليم.

1. كتاب الثالث إلى الثالث، النشر، النافذ، 2002.

- ٥٥١ -
خاماسا. الجهود المبذولة من قبل الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل
لأقل البلاد نموا للعقد ٢٠٠١ -٢٠٠٥

ألف. التشجيع على وضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس

أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خلال النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي إلى ممارسة الحكومة لترنت برنامج للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري تحت رعاية وإشراف صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والذي بدأت الحكومة في تنفيذه مع مطلع عام ١٩٩٥. وكان هدف برنامج الإصلاح الأساسي إيقاف عملية الاختلافات المالية والتقنية، وإعداد هيئة الاقتصاد والنظم والقوانين التي تحقق تمازج مع السوق، والوصول على دعم مالي وفني خارجي يساعد الحكومة على تجاوز تلك الاختلافات. غير أن الحكومة، وفي ضوء استمرار تدهور الوضع المعيشي للسكان وثبات مستوى النشاط الاقتصادي في ظل نمو سكاني مرتفع واختلافات اقتصادية واجتماعية ذات طبيعة هيكليّة، قد فرض عليها أن تسارع إلى تبني سياسات ذات طبيعة إمكانيّة وإجتماعيّة، وعدم الاقتصار على سياسات الإصلاح ذات الطبيعة الإكستريّة في مداها القصير والمستوى وذلك بما ضمن بين حالات ومشكلات تدهور مستوى المعيشة واستمرار الترددات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة، الخ. لذا قامت الحكومة بإعداد الخطة الخماسية الأولى (١٩٩٦-٢٠٠١)، والتي كان هدفيها الأساسي تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، والتركيز على التنمية البشرية.

غير أن تركز الحكومة أثناء التنفيذ خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ على السياسات المنبثقة عن برنامج الإصلاح الاقتصادي المرتبط بالالتزامات حوله مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمانحين الآخرين على حساب سياسات الخطة ذات الطبيعة الإمكانيّة في مداها القصير والمستوى وذلك بما ضمن بين حالات ومشكلات تدهور مستوى المعيشة واستمرار حالة الترددات الاقتصادية، بادرت بموافقة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كونهما المانحين الأساسيين، إلى تبني العديد من الاستراتيجيات والبرامج الإمكانيّة الموجهة للتنمية من أهمها ما يلي:

١- الروية الإستراتيجية لليمن (٢٠٠١-٢٠٠٥)

استهدفت الروية الإستراتيجية حصة التحديات الأساسية التي تواجه الاقتصاد، وحجم ونوع الموارد الاقتصادية الدقيقة والمادية، والتطورات الدولية والإقليمية والعملية لتم في ضوء تكثيف اقتصاد العالم الذي ستسير في إطاره مختلف خطط وبرامج التنمية، على الأمد الطويل، بما يضمن خلال السنة الـ٢٥ سنة القادمة تحقيق مستوى التنمية البشرية بالقدر الذي يضمن تحقيق الهدف من مستويات التنمية البشرية للدول متوسطة الدخل عام ٢٠٠٥، ولتحقيق ذلك توقعات الروية الإستراتيجية تحقيق الأهداف التالية:

(أ) تحقيق متوسط معدل نمو حقيقي للإنتاج المحلي الإجمالي خلال السنوات ٢٠٠٥-٢٠٠١

٣.٥ في السنة، من ٢.٥ في المائة عام ٢٠٠١ ليصل في عام ٢٠٠٥ إلى ٢.١ في المائة، وهذا يعني تحقيق نمو حقيقي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لليمن.
يقل سنوياً عن 6,3 في المائة، وذلك يتم ضمان الحد من ظاهرة الفقر ونقص نسبة فقر الغذاء من 27 في المائة إلى أقل من 10 في المائة عام 2005؛ (ب) إصدار الخطة الحكيمة الثانية (2001-2005) التي انطلقت من إطار الرؤية الاستراتيجية لتوزيع الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي لا يقل سنوياً عن 5.6 في المائة، تساهم القطاعات غير النفطية بتحقيق الجزء الأكبر منه، وكذلك حفز الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، وزيادة معدلات التشغيل والاستعاب للبد الحاملة الجديدة؛ (ج) إصدار استراتيجية التخفيف من الفقر (2002-2005) التي تهدف إلى معالجة ظاهرة الفقر والحد منها، وصولاً إلى إحداث تحسن حقيقي في مستوى معيشة الفقراء، وتحسن الجهود والموارد المحلية والخارجية الرسمية وغير الرسمية لتحقيق ذلك؛ (د) إصدار مبادرة 2002-2005 التي تهدف إلى حث الحكومات والمانحين الدوليين على توجيه نحو 20 في المائة من النفقات العامة للدولة، و نحو 2 في المائة من المساهمات والهبات الخارجية نحو مشاريع الخدمات الاجتماعية وهي التعليم والصحة والصرف الصحي، بما يكفي تسريع تطوير أهداف التنمية الاجتماعية; (ه) الموافقة على استراتيجية تطوير التعليم الأساسي 2015-2020 التي تهدف إلى تحقيق مستوى التعليم إلى المستوى الذي يلي إحتياجات المجتمع من خدمات التعليم الأساسي ورفع جودته بما يطاق ومعطيات العصر وتصدر نسبة الالتحاق به عام 2015 إلى نحو 95 في المائة، هذا إلى جانب معالجة مشكلة التسرب وتدني نسب التحاق الإناث; (و) موافقة الجمهورية اليمنية على أهداف التنمية الألفية واعتبار أهدافها الرئيسية والفرعية ذات أولوية لمختلف خطط وبرامج التنمية في اليمن، والمتمثلة في ثمانية أهداف على النحو التالي:

1. القضاء على الفقر والجوع الحادين;
2. تعليم التعليم الأساسي;
3. تقليل الفجوة بين الجنسين وتمكين المرأة;
4. تخفيض وفيات الأطفال;
5. تحسين صحة الأمومة;
6. مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة "الإيدز" والملاريا والأوبئة الأخرى;
7. ضمان استدامة البيئة;
8. تطوير شراكة عالمية لتحقيق التنمية.

(ز) إنشاء صندوق الحاجة الاجتماعية الذي يوفر دخلاً شهرياً في حدود 2,000 ريال لحوالي 250 ألف مواطن;

(ح) إنشاء صندوق التنمية الاجتماعي الذي يوفر فروض تنموية طويلة الأجل للعاطلين عن العمل;

(ظ) إصدار العديد من الاستراتيجيات القطاعية مثل الزراعة، والصحة، والزراعة;
(ي) تعزيز وتفعيل تطبيق قانون السلطة المحلية وانحائه التنفيذية والمالية ونظام اللامركزية المالية والإدارية.

2- حسن التدبير على الصعيدين الوطني والدولي

في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والدولي والإداري، تبنت الحكومة خطة لإصلاح جهاز القضاء ووضع برنامج تفصيلي لذلك، حيث تم إنشاء محاكم تجارية وفصلها عن المحاكم القضائية العامة، إلى جانب إنشاء محاكم الأمور العامة، واتخاذ إجراءات للإسراع في البيت في قضايا الأوقاف والمنازعات في المحاكم، بما يساعد في تسهيل البيئة الاستثمارية ومحاربة الفساد. وتفعيل تنفيذ خطة إصلاح القضاء، تم إصدار المؤتمر القضائي الأول لمناقشة أوضاع القضاء ورسم الخطوط العامة للمعالجة والتطوير.

أما بخصوص تعزيز وحماية حقوق الإنسان المعترف بها دوليا، بما فيها الحق في التنمية، فقد اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز دور حقوق الإنسان في تقييم مدى التزام الجهات الرسمية وغير الرسمية في المحافظة على حقوق الإنسان وعدم انتهك تلك الحقوق. وتم تشكيل لجنة مشتركة برئاسة وزير حقوق الإنسان لدراسة الانتهاكات والشكواي المقدمة من الأفراد والمؤسسات، وتمت حماية الموقوفين والمساجحين، ورفع تقارير حول ذلك إلى مجلس الوزراء واتخاذ الإجراءات والقرارات المتعلقة بمعالجة أوجه القصور أو التجاوزات الخاصة بذلك.

كما وافقت الحكومة اليمنية على إنهاء المحكمة الجنائية الدولية، وعلى مشروع قانون مكافحة غسل الأموال، وعلى إنهاء الإدارة العامة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وذلك بهدف تعزيز حرية النشاط الاقتصادي وحرية العمل ونحوها بما يساعد في توفير مناخ مثمر ومستقر وعادل لكافة أفراد المجتمع.

كما أن الحكومة وجب أن تهدف التوافق مع التوجهات الدولية في مجال تشجيع قيم حكومات عادلة وشفافة حسنلاحظ قوة مسؤولة أمام الشعب، أصدرت قانون السلطة المحلية والذي منحها صلاحية كافية لتوجيه التنمية المحلية و Là، ومحاسبة أعمال الآجهزة التنفيذية فيها. كما تعزز دور جهاز الرقابة والمحاسبة في مراقبة ومحاسبة أداء الجهاز الحكومي، وتحقيق مستوى من التزام دور مجلس النواب في هذا المجال وإنشاء المجلس الاستشاري عن ذوي الخبرة والقيادة المحلية بما يساعد في ترشيد القرار السياسي والإقتصادى ويحدد من التجاوزات في تنفيذ السياسات ويساهم في تحقيق الإجراءات المعالجة للصعوبات والمعوقات التي تعق بلوغ الأهداف.

وقد خكتت الحكومة خطوات كبرى في سبيل استكمال إعداد استراتيجية الإدارة المالية التي تستهدف تحقيق الشمولية والشفافية والرقابة والمحاسبة، من خلال التنقل إلى نظام مالية الحكومة 2000، والانتقال في نظام المحاسبة المالية من الأساس التقليدي إلى أساس الاستحقاق، وتدخيل التصنيف الوظيفي للموازنة إلى جانب التصنيف الإداري، بالإضافة إلى تطبيق نظام السوق التأسيس عند إعداد الموازنة، وتيسير إجراءات تنفيذ الموازنة وتعزيز إجراءات الرقابة على تنفيذها، وإدخال أنظمة معلومات جديدة تعتمد على أنظمة التجهيز الآلي وتقنية المعلومات، من أهمها النظام الآلي للبيانات الحكومي (آسكلدا) الذي يطور مؤتمر الأمم المتحدة التجارية والتنمية (الأونتس) ودفعت نحو خيوط النظام بما يساعد على توفير قاعدة بيانات شاملة ودقيقة ومنظمة تسمح في ترشيد القرار الاقتصادي ورفع كفاءة النفايات العامة.
أما في مجال إتباع سياسات تساهم في تشجيع بناء الثقة ومنع الازمات، فمن الملاحظ أن الحكومة قد
عكفت على اتخاذ سياسة الحوار مع التنظيمات السياسية التي كانت تتبني مواقف متضادة تجاه الغير، وحققت
نجاحات ملموسة في إعادة العديد من منظمات هذه التنظيمات إلى الحياة العامة، هذا إلى جانب تبني الحكومة
معالجة مشكلة النازح الموجودة بين القبائل اليمنية منذ أمد بعيد، وتحقيق مزايا الدولة كامل التكاليف المالية
اللائقة عليها، وذلك تكون الحكومة قد عالجت إحدى أعمال الصراع القبلي، وحلت بدلا عنه روح المودة
والتعاون بما يسهم في تهيئة الظروف لتنمية وتطوير هذه المناطق المحرومة.

أما في جانب قيام مشاركة شعبية واسعة في التنمية، فمن الملاحظ أن إصدار قانون السلطة المحلية
وإلاحتته التنفيذية والمالية قد شكل قوة نوعية في تحقيق مشاركة شعبية واسعة وقيقية ليس في التنمية فحسب،
بل وفي مجال المتابعة والمراقبة والمحاسبة على تنفيذها.

بناءً: بناء القدرات البشرية والمؤسسية

ساهم ارتفاع معدل نمو السكان في تنامي عرض قوة العمل بمعدلات أعلى من الطلب على اليد العاملة
ما أدى إلى إحداث نمو في معدات البطالة الصريحة والأرخص بين الخريجين بعد إيقاف الحكومة لعملية
التوظيف في الجهوز الحماي عدا التوظيف الضروري. وهذا ما دفع الحكومة إلى تبني استراتيجيات عمادة
تطوير التعليم وإعادة هيكلة صاحب التعليم الفني والمهني والتقني ورفع نسبة التغطية من خدمات التعليم
والآرخص في المناطق الريفية ورفع مستوى جودته. وهذا ما أدى إلى ارتفاع نسبة المخصصات الموجهة
لصالح التعليم من نحو 15 في المائة من إجمالي النفقات عام 1997 إلى نحو 20.7 في المائة
عام 2003 ويتوقع وصولها إلى نفس النسبة عام 2004 (1).

كما تحقق زيادة ملحوظة في نفقات الصحة جراء التوسع في هذه الخدمات، حيث ارتفعت نسبتها إلى
ايجاملي النفقات العامة من 3.3 في المائة عام 1997 إلى 4 في المائة عام 2003. (2)

كما تم اتخاذ خطوات لرفع الرسوم على العديد من الخدمات الحكومية غير الضرورية، وتجمع الحكومة
رفعها بما يتفق وسعار السوق.

وفي سبيل رفع كفاءة الأجهزة الحكومية، رافق عملية إعادة هيكلة العديد من أجهزة الحكومة، أعطيت
عملية التدريب وتأهيل موظفو أجهزة الحكومة اهتماما بالغا وبالأخص لموظفي السلطة المحلية، بما يضمن رفع
مهارات وكفاءة العاملين.

كما سارعت الحكومة إلى اتخاذ العديد من الخطوات بهدف الحد من أعباء قيام الدولة بتوهير الخدمات
الأساسية العامة وفتح مجال الاستثمار أمام القطاع الخاص، بما يخدم فتح مجال المنافسة في توفير الخدمة
ومشاركة القطاع الخاص في تحميل جزء من المسؤولية الدفاع بالتفصيل، كما تم فتح المجال الاستثماري لقطاع
الخاص في مجالات الخدمات الأساسية ومنح المستثمرين في هذه المجالات المزايا الممنوحة للاستثمارات في
المجالات الإنتاجية، وهذا ما اتسع على زيادة وتنامي حجم الخدمات الأساسية والعامة المقدمة من قبل القطاع
الخاص.
أما في مجال القضايا السكانية والمستوطنات البشرية المستدامة في المناطق النائية، فمن الملاحظ أن الحكومة تبني السياسة الوطنية للسكان 2001-2006 وأصدرت خطة العمل للقرية 2005-2001 وتتم تطبيق تنفيذها للسنوات الماضية. ومن القضايا الأساسية التي تتبث استراتيجية السكان واستراتيجية الروية الاستراتيجية للبلد، تحقق تنمية سريعة في المناطق الفلاحية والمحرومة، وما قانون السلطة المحلية إلا إداراً فاعلة في تحقيق ذلك. هذا إلى جانب إعطاء الحكومة المشاريع الإستراتيجية في المناطق الأولوية في تخصيص موازنتها، كما اهتم الخطط الإستراتيجية بتشجيع إنشاء المدن الثانوية على خلق فرص إنتاجية جديدة، والحد من ضغوط الهجرة إلى المدن الرئيسية، بل إن الحكومة تسعى وفي سبيل استدامة إشكالية تدني أو نضوب الموارد الطبيعية (المياه) في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة في المناطق الجبلية إلى القيام بتوجيه الاستثمارات إلى المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية المنخفضة والموارد الطبيعية الأكثر والمصادر الواقعة الواعدة، بما يساعد في التخفيف من إشكالية الاختلال بين نمو السكان وتوفير الموارد الطبيعية.

جيم- بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نمواً

أصبحت العولمة وما يرتبط عليها خياراً لا مفر منه للدول النامية من مواجهته إن أوجد أو عاجلاً، ولذلك يتبع عليها الاستعداد لدخول نظام العولمة مرحلة التطبيق من الآن للحد من أثاره السلبية وتعزيز المناعف التي يمكن تحقيقها.

ولذلك سارعت الحكومة البلدية إلى انتهاج سياسة اقتصادي شامل وفتح المجال على مصريته للاستثمارات المحلية والأجنبية، وتراعى ذلك مع توجه النقلات العامة نحو تسهيل البيئي التحتية للاقتصاد وصياغة مناخ الاستثمار من خلال تحديد الأنظمة والتشريعات والقوانين بما يتفق ومتطلبات وشروط نظام السوق وتعزيز الناحية الأمنية وغيرها، وإعداد الدراسات للموارد الاقتصادية الناتجة عن النظام بالفلاحة والشرية والطبية. وتم في ضوءها تحديد القطاعات الواقعة والأنشطة ذات الميزة النسبية ليتم إعطاؤها الأولوية في الترويج والاستثمار وتقديم الحوافز المرتبطة بذلك، هذا إلى جانب قيام الحكومة باستكمال خطوات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

والذي تكون الينبود قد خطط خطوات مقبولة في سبيل جعل العولمة أقل سلبية وأكثر إيجابية على الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية.

دال- تعزيز دور الدولة في التنمية

أثبتت تجارب تنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي وخطط برامج التنمية في العديد من الدول النامية خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي بالاعتماد على القطاع الخاص وفق الآليات السوقية. وساهم تقدمها في التعامل مع المؤسسات الدولية والبلدان المتقدمة إلى المدورة مرة أخرى إلى إبقاء دور أساسي للدولة في عملية التنمية، ولكن وفق منهجية التنمية المشاركة وليس وفق منهجية التنمية الشمولية ذات الطبيعة المركزية.

وفي ضوء التوجهات العالمية، تبنى الجمهورية البلدية هذا التوجه بالقيام بدور فعال في عملية التنمية سواء من خلال استثمار المكلف في مجال البيئة التحتية أو مشاريع الخدمات الأساسية أو تطوير التعليم والتدريب وتهيئة مناخ الاستثمار من خلال توفير الأمن وتطوير القضاء والقوانين والأنظمة، أو من خلال

لذلك يمكن القول أن هناك دورا واضحا وبارزا للدولة في عملية تحقيق التنمية المستدامة.

هآر - حماية البيئة

فرضت المخاطر الناجمة عن التطور الصناعي والتزايد السكاني في العالم أهمية الحد من تلك المخاطر بصورة جماعية أو على مستوى كل دولة وهذا ما جعل اليمن تصدر العديد من القوانين المرتبطة بحماية البيئة، حيث أصدرت قرارات باعتبار العديد من المناطق اليمنية محميات طبيعية يلزم المحافظة عليها. هذا إلى جانب إصدار قوانين لحماية العديد من الطيور والحيوانات من الانقراض. كما تسعى الحكومة إلى اتخاذ بعض الخطوات التي تحد من التلوث من المولدات الكهربائية العاملة بالديزل إلى المولدات العامة بالغاز، وتشجيع استخدامات الغاز بدلا عن العاملة بالديزل، كما عملت الحكومة على إصدار قرار تنظيم التعامل مع المواد الكيميائية والمستورة والمهربة وقرار تنظيم استخدام المبيدات الكيميائية في الزراعة وانضمام جمهورية اليمن إلى بروتوكول 1992 لتعديل الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن التلوث النفطي لعام 1969، واتفاقية استكمال بشأن الملوثات العضوية الثابتة. ورغم أن هذه الخطوات محدودة إلا أنها تعتبر مقبولة في ظل أوضاعها الحالية.

-٤٥-
سادسًا - الخلاصة والتوصيات

ألف- الخلاصة

١- هناك جهود عديدة قامت بها الحكومة اليمنية في سبيل تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا، وذلك لارتباط الحكومة بالنماذج حولها مع العديد من المؤسسات الدولية والدائنين، غير أن القدرة المؤسسية والتخطيطية والإدارية لا ترقى إلى مستوى تنفيذ كل تلك الخطوات، وهذا ما أوجد تباينا واضحا بين ما تم إصداره من قرارات وتوصيات وسياسات وإجراءات وما تم تنفيذه منها، مما جعل الآثار الناجمة عنها دون المستوى المطلوب في إصدار تلك القرارات أو السياسات.

٢- هناك العديد من الاختلافات التي لا تزال قائمة وتحول دون بلوغ أهداف برنامج العمل لأقل البلدان نموا في مقدمتها تفشي ظاهرة الفقر التي وصلت في عام ٢٠٠٤ إلى ٤٦ في المائة من مجموع الأسر والبطالة إلى ٢٦ في المائة، وتدني معدل النمو الاقتصادي، وانخفاض حجم الاستثمار الاستراتيجي.

٣- استمرار تدني معدلات التخطيط من الخدمات التعليمية إلى ٨٠ في المائة، وانخفاض نسبة المساكن التي لا تلبي متطلباتها أو كبرى، وصفر صحي حيث لا تزال نسبة التخطيط منها لا تتجاوز ٢٧٥٠ في المائة و٤٠ في المائة على التوالي.

٤- ذلك تعتبر واضح في تنفيذ العديد من المشاريع بسبب محدودية الطاقة الاستيعابية، وضعف قدرات الجهات المشرفة على المشاريع الفنية.

٥- ضعف التنسيق بين الجهات المعنية والممولة للمشاريع الاستراتيجية وبالخصوص في مجالات الخدمات الأساسية مما ساهم في حدوث هدر في الموارد وفقدان المشاريع الاجتماعية إلى مستقبلها.

٦- تزال الموارد المتاحة للتنمية الاجتماعية رغم نموها دون المستوى الكافي لتنفيذ الأهداف التي وضعتها الحكومة في خطط التنمية الخمسية الأولى والثانية.

٧- لا يزال دور المجالس المحلية في وضع خطط إصلاحية تستدعي على إنعاش المناطق الفقيرة والدينانية ضعيفا وغير فعال وذلك لضعف القدرات وغموض الاختصاصات والمهام إلى جانب عدم التنسيق بين السلطات المركزية والخليجية، مما أضعف نتائج العمل الاقتصادي.

٨- ضعف عمليات التقييم والمتناوبة للمشاريع الاستراتيجية بدرجة كبيرة مما زاد من المشاريع المتثورة ومن عدم تحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها.

٩- ضعف قاعدة البيانات مما يحد من القدرة التحليلية لاتجاهات التنمية، وتقييم أثر القرارات والسياسات المتدرجة بشأنها.

١٠- تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري وهو ما أعقا كل جهود التنمية والتطوير.
باء- التوصيات

(1) أهمية الموافقة بين قدرة الجهات الحكومية على تنفيذ البرامج والسياسات المطلوبة منها، مع إعطاء أولوية لتحقيق أهداف واضحة ومحددة ومنطقية لما يتم الاتفاق عليه من سياسات وإجراءات مع المانحين.

(2) إعادة التوازن لسياسة الاقتصادية الكلية خاصة فيما يتعلق بارتفاع العجز المالي، الأمر الذي خفض نسبة التضخم وذلك باتباع سياسة مالية تحقق استقراراً للأسعار وخفض الاستدانة من المصرف المركزي والاعتماد أكثر على إصدار السندات الحكومية لتمويل العجز المالي.

(3) تحقيق أو تخفيض الهدف المحدد في برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالى والإداري عن طريق خفض المصارف التجارية والباعة على المصارف الرأسمالية لإعطاء دفع للنمو الاقتصادي.

(4) الاهتمام بتأهيل العاملين في السلطة المحلية ونشر الوعي بينهم حول قانون السلطة المحلية وأهدافه، وإيجاد آلية للتنسيق بين السلطات المركزية والمحلية.

(5) خفض نسبة التضخم وذلك باتباع سياسة مالية تحقق استقراراً للأسعار وخفض الاستدانة من المصرف المركزي والاعتماد أكثر على إصدار السندات الحكومية لتمويل العجز المالي.

(6) جذب جهود أكثر للحد من الفقر وخفض نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر، وهذا يتأتي عن طريق زيادة الموارد المالية لصندوق الاجتماعي، وذلك بحث الدول المانحة تقديم جزء من المساعدات الرسمية للتنمية لتمويل هذا الصندوق.

(7) زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي لخفض نسبة الأمية التي تناهز حدود الـ ۶۶ في المائة. أما بالنسبة للإناث، هذه النسبة لا تزال بحدود الـ ۵۳ في المائة. ويأتي ذلك عن طريق التوسع في إنشاء المدارس الابتدائية وزيادة مخصصات وزارة التربية والتعليم.

(8) زيادة تغطية الخدمات الصحية والتي لم تتجاوز في عام ٢٠٠٣ حوالي ٥٩ في المائة. وهذا يتأتي برفع مخصصات الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية حيث يعيش أغلب سكان اليمن.

(9) ربط برامج الجهات الاستثمارية بأولويات محددة وبمواعيد تنفيذية وأهداف واضحة للمشاريع، بما يساهم في حذ صناعة المشاريع وتوزيعها بصورة عدوانية. والاهتمام بعمليات المتابعة والتقييم لكافحة المشاريع الإましてة.

(10) تخطيط زراعي أفضل يتماشى مع المعدلات المنخفضة في هطول الأمطار.

(11) اتخاذ خطوات جريئة وجادة في محاولة الفساد.
الملحق

التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل الخاص بالبلدان نمواً خلال السنوات 2002-2005

<table>
<thead>
<tr>
<th>السياسات المعمدة والإجراءات المتخذة</th>
<th>التشجيع على وضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>(أ) اتخذت الحكومة اليمنية الإجراءات التالية:</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>(ب) تفعيل وتطوير عمل السلطة المحلية من خلال عدد المؤتمرات السنوية</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>(ج) هيئة العديد من الأجهزة الحكومية بهدف إزالة التضارب في تنفيذ المهام</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>(د) إعداد استراتيجية إصلاح الإدارة المالية لتطوير وتحقيق الميزانية</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>(ه) إصدار قرار مجلس الوزراء الخاص بتعزيز وتوسيع تطبيق الالعربية</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>(و) إعادة تنظيم الجهاز المركزي للإحصاء بالتزامن مع إصدار قانون</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>(ز) إصدار استراتيجية التخفيف من الفقر (2003-2005) لتحسن مستوى</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>(ح) إصدار مبادرة 2020 لحل المانحين والحكومات على توجيه نحو</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>(ط) إفصاح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الخدمات العامة</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

الالتزام الثاني- حسن التدابير على الصعيد الوطني والدولي

اختتت الحكومة اليمنية الإجراءات التالية:
الالتزام الثالث: بناء الفرد البشري والمؤسساتية

الخطط الحكومة اليمنية الإجراءات الناتجة:

(أ) تبني استراتيجية الرعاية الصحية، وتفعيل الخدمات الصحية، وتمكين المرأة، وتفعيل الخدمات الصحية.

(ب) تبني استراتيجية الرعاية الصحية، وتفعيل الخدمات الصحية، وتمكين المرأة، وتفعيل الخدمات الصحية.

(ج) تبني استراتيجية الرعاية الصحية، وتفعيل الخدمات الصحية، وتمكين المرأة، وتفعيل الخدمات الصحية.

(د) تبني استراتيجية الرعاية الصحية، وتفعيل الخدمات الصحية، وتمكين المرأة، وتفعيل الخدمات الصحية.

(و) تبني استراتيجية الرعاية الصحية، وتفعيل الخدمات الصحية، وتمكين المرأة، وتفعيل الخدمات الصحية.

(ز) تبني استراتيجية الرعاية الصحية، وتفعيل الخدمات الصحية، وتمكين المرأة، وتفعيل الخدمات الصحية.
الالتزام الرابع - بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجديًا للدول الأقل نمواً

السياسات المعتمدة والإجراءات المتصلة

<table>
<thead>
<tr>
<th>ملاحظات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>اتخذت الحكومة اليمنية الإجراءات التالية:</td>
</tr>
<tr>
<td>(أ) توجيه جزء هام من النفقات العامة لتطوير البنية التحتية من طريق وتوزيع المطارات والموانئ وبناء السدود في مختلف المحافظات وتوزيع الاتصالات الخاصة في المناطق الريفية والمحرومة مما يؤدي إلى زيادة عدد مستخدمي شبكة الإنترنت والهواتف الخلوي;</td>
</tr>
<tr>
<td>(ب) زيادة الاستثمارات في المجال الزراعي وفرض المشاريع الزراعية وتبني استراتيجيات تطوير المحاصيل الممكن تصدرها;</td>
</tr>
<tr>
<td>(تج) تأهيل العديد من المواقع الأثرية وإنشاء المتاحف وبناء جبهة كبيرة في الترويج السياحي بعد اختيار صنعاء عاصمة الثقافة العربية عام 2004، وتطوير الجزر اليمنية;</td>
</tr>
<tr>
<td>(د) تمكين التكنولوجيا عن طريق تشكيل اللجنة الوطنية العليا للتكنولوجيا المعلوماتية وتفعيل العديد من الكليات العلمية في الجامعات اليمنية، بهدف رفع القدرات الاستيعابية للمعاهد الفنية والمهنية إلى 15 في المائة من مجمل الطلب على التعليم;</td>
</tr>
<tr>
<td>(ه) الاهتمام بتطوير قطاع الأسماك كمشاريع الاستزراع السمكي للأنواع ذات القيمة المرتبطة والموجهة للتصدير كالشروخ والجمبري;</td>
</tr>
<tr>
<td>(و) تنفيذ مشروع المحطة الكهربائية الغازية لزيادة إنتاج الطاقة بكثافة وتوثين بني أقل.</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الالتزام الخامس - تعزيز دور التجارة في التنمية

السياسات المعتمدة والإجراءات المتصلة

| موافقاً على عمل لجنة المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية واستكمال إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومجلس التعاون الخليجي كنائب قانون النزعة المركبة للمعامل.; |
| (ب) رفع كافة القيود عن إفراز البنوك لتمييز التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات عن طريق إنجاز العديد من الأسواق الحالية في المدن لجمع السلع الزراعية والسمكية وغيرها وذلك بهدف رفع كفاءة المنتجات المحلية وإنشاء شركات التسويق.; |
| (ج) إعداد مشروع إقامة الأسواق الحرة في الموانئ الرئيسية ومشروع إقامة مناطق تجارية حرة مع كل من الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية ولدول تجمع صناعة (إثيوبيا – السودان); |
| (د) إنجاز العديد من اتفاقيات التعاون التجاري مع العديد من الدول الصديقة وتفعيل تنفيذها من هنا.; |

الالتزام السادس - حماية البيئة

السياسات المعتمدة والإجراءات المتصلة

<p>| موافقاً على اتخاذ قرارات باعتبار العديد من المناطق اليمنية محميات طبيعية والسعي للحد من التلوث.; |</p>
<table>
<thead>
<tr>
<th>ملاحظات</th>
<th>السياسات المعتمدة والإجراءات المتخذة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>(ب) الانضمام إلى اتفاقية استكشاف بشأن الملوثات العضوية الثنائية (١٩٩٧).</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td><strong>الالتزام السابق: تعبيئة الموارد المالية</strong></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>إنحتت الحكومة اليمنية الإجراءات التالية:</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>(أ) تقديم التسهيلات والحوافز للاستثمار للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في مختلف المجالات ورفع رؤوس أموال البنوك التجارية وقانون مكافحة تبييض الأموال؛</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>(ب) رفع كافة القيود عن تحركات رأس المال وأسعار السلع والخدمات وتطوير أجهزة أقصى لحماية الحقوق والممتلكات;</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>(ج) رفع القيود عن إقرار البنوك تمويل التجارة وتعزيز الأنشطة المالية بهدف زيادة موارد الدولة حيث تم إصدار قانون ضريبة المبيعات وتعديل قانون التعريفة الجمركية وإعادة النظر في القوانين الضريبية;</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>(د) رفع رؤوس أموال البنوك التجارية لتعزيز مراكزها المالية وإدخال الوسائل الحديثة لتنظيم العمل المصرفي، إضافة إلى تفعيل خطوات إنشاء سوق الأوراق المالية.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td><strong>أما أهم المشاكل التي تواجه الجمهورية اليمنية في التنفيذ الكامل لبرنامج العمل الخاص بالقاح البلدان نمو فجوات على الشكل التالي:</strong></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>رغم الجهود الحثيثة التي قامت بها الحكومة اليمنية في سبيل تنفيذ برنامج العمل أهل البلدان نمو، لا تزال هناك العديد من المشاكل التي تحول دون التنفيذ الكامل لبرنامج العمل ومن هذه المشاكل:</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>(أ) تنشى ظاهرة الف الواقع وصول نسبة إلى ٤٢ في المائة وببطالة بسبب ارتفاع معدل نمو عرض قوة العمل وتدني الطلبة عليها ما أدى إلى اختلال سوق العمل إذ وصلت نسبة البطالة إلى ١٦ في المائة. كما تردى معدل النمو الاقتصادي إلى ٣.٨ في المائة وتدني جمع الاستثمارات الإقتصادية;</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>(ب) استمرار تدني معدلات التغطية من الخدمات التعليمية والخدمات الصحية حيث لم تتتجاوز الأرقام ٥٠ وال٥٠ في المائة على التوالي وارتفاع نسبة المسكنات التي لا تصلها مياه نقية وكهرباء وصرف صحي حيث لا تتجاوز نسبة التغطية منها الأرقام ٣٨ وال٣٨ وال٥٠ وال٥٠ وال٤٠ وال٤٠ في المائة على التوالي؛</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>(ج) محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد وضعف قدرات الجهات المشرفة على المشاريع الغنية والexplode ما أدى إلى تعرضاً;</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>(د) ضعف التنسيق بين الجهات المشرفة والمولعة للمشروع الإقتصادي خاصة في مجال الخدمات الأساسية وهو ما أدى إلى حدوث هدر في الموارد وعدم وصول المشاريع إلى مستحقيها؛</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>(ه) قلة الموارد المتاحة للتنمية وقائناها، رغم نموها، دون المستوى المطلوب;</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>ملاحظات</td>
<td>السياسات المعتمدة والإجراءات المتخذة</td>
</tr>
<tr>
<td>----------</td>
<td>----------------------------------</td>
</tr>
<tr>
<td>(و) ضعف دور المجالس المحلية في وضع خطة إستراتيجية تساعدها على إنشاء المناطق القريبة والنائية وذلك لضعف القدرات وعوض الافتراضات والهندسة إلى جانب عدم التنسيق بين السلطات المركزية والمحلية؛</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>(ز) ضعف عمليات التقييم والمتابعة للمشاريع الإستراتيجية بدرجة كبيرة ما زاد من المشاريع الممثّلة ومن عدم تحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها؛</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>(ح) ضعف قاعدة البيانات مما يحد من القدرة التحليلية لاتجاهات التنمية وتقييم أثر القرارات والسياسات المتخذة بشأنها؛</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>(ط) تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري وهو ما أعقّ كل جهود التنمية والتطوير.</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>
المراجع

الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للسنوات ٢٠٠١-٢٠٠٢، صنعاء.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، استراتيجية التخفيض من الفقر، صنعاء، ٢٠٠٣.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليمن: دراسة مبتدئة ٢٠٠٠/٢٠٠١، صنعاء، ٢٠٠٣.

وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الأولى ١٩٩٦-٢٠٠٠، صنعاء، ١٩٩٦.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١-٢٠٠٥، صنعاء، ٢٠٠١.

وزارة التخطيط والتنمية، اليمن: تقرير أهداف التنمية الألفية ١٩٩٠-٢٠٠٠، آذار/مارس ٢٠٠٣.

وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، العدد الثامن عشر، صنعاء، ٢٠٠٤.

البنك المركزي اليمني، التطورات النقدية والمصرفية، صنعاء، تموز/يوليو ٢٠٠٥.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقدير التقييمي النصف مرحلى للخطة الخمسية الثانية ٢٠٠٠-٢٠٠٥، صنعاء، آب/أغسطس ٢٠٠٣.

جريدة الثورة، قرارات مجلس الوزراء لعامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، عدة أعداد.